مجتمع

نيجيريا: مسلحون يختطفون 73 طفلاً من مدرسة

قالت الشرطة في بيان، يوم الأربعاء، إن مسلحين خطفوا 73 طفلاً من مدرسة في ولاية زامفارا شمال غربي نيجيريا في أحدث عملية خطف جماعي في المنطقة. وقالت الشرطة إن عدداً كبيراً من المسلحين اقتحموا مدرسة ثانوية في قرية كايا في ولاية زامفارا الريفية. وخطفت عصابات مسلحة تسعى للحصول على فدى أكثر من 1100 تلميذ في أكثر من 12 هجوماً على مدارسهم وكلياتهم في منطقة شمال غربي نيجيريا منذ ديسمبر/ كانون الأول 2020، متبنين أسلوباً كان متطرفون أول متبعيه في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. (رويترز)

الولايات المتحدة: مقتل تلميذ بإطلاق نار في مدرسة

قُتل تلميذ بالرصاص في إطلاق نار في مدرسته «ماونت تابور» الثانوية في كارولاينا الشمالية، كما أعلنت شرطة الولاية الواقعة في جنوب الولايات المتحدة. وقالت قائدة شرطة مدينة وينستون-سالم، كاترينا طومسون، إن قوات الأمن هرعت عند منتصف نهار أول من أمس إلى المدرسة، وعثرت على تلميذ مصاب بالرصاص. أضافت أنّ الجريح نُقل إلى المستشفى، لكنّه سرعان ما «توفي متأثراً بجروحه». أما المشتبه في إطلاقه النار، الذي قالت وسائل إعلام محليّة إنّه تلميذ في الثانوية نفسها، فقد وُضع قيد الحبس الاحتياطي. (فرانس برس)

أميركا تتلف لقاحات: لا إنصاف

أتلفت الولايات المتحدة ما لا يقلّ عن 15,1 مليون جرعة من اللقاحات المضادة لكوفيد-19 منذ الأول من مارس/ آذار الماضي، وفقاً لتقرير بثّته «أن بي سي نيوز» الأميركية. وأفاد التقرير، استناداً إلى بيانات عامة، بأنّ الرقم أعلى بكثير مما كان يُعتقد وقد يكون أقلّ من الأرقام الفعلية لأنّه يعتمد على البيانات التي قدمتها صيدليات وولايات إلى المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها «سي دي سي». كما لا تشمل هذه الأرقام سبع ولايات أميركية فضلاً عن وكالات فدرالية أساسية. وتتنوّع أسباب إهدار الجرعات، وتشمل قوارير متشققّة وأخطاء وأعطالا في ثلاجات التخزين. وتأتي هذه الأخبار في وقت تكافح البلدان الأقلّ نمواً لتلقيح سكّانها بسبب قلّة الإمدادات، مع تلقيح قارّة أفريقيا 2,8 في المائة فقط من سكّانها بشكل كامل، وفقاً للبيانات العامة التي جمعها موقع «أور وورلد إن داتا» المتخصص. من جهة أخرى، أعطت الولايات المتحدة نحو 440 مليون جرعة ولقّحت 52 في المائة من سكّانها، وهو رقم كان ممكناً أن يكون أعلى بكثير لولا تردّد جزء كبير من سكّانها. وتلقّى أكثر من مليون أميركي جرعة ثالثة لتعزيز المناعة، وتسعى البلاد لإتاحة الجرعات الثالثة لجميع السكان بعد ثمانية أشهر من حصولهم على الجرعة الثانية، بدءاً من الشهر الجاري. وقال أستاذ السياسة الصحية في جامعة يورك تيم دوران: «إنّها مشكلة إنصاف. هناك دول غنية جداً لديها إمكان الوصول إلى اللقاحات والتي ببساطة تتخلّص من الجرعات».

(فرانس برس)

(فريدريك ج.براون/ فرانس برس)

أوروبا «تعاقب» اليونان بسبب اللاجئين

ناصر السهلي

بعد أكثر من عام على نشر تقارير حقوقية عن ارتكاب قوات خفر السواحل اليوناني، بالتعاون مع الوكالة الأوروبية لحماية الحدود (فرونتكس)، تصرفات غير قانونية مع قوارب للاجئين في بحر إيجه، وتعريضهم هؤلاء اللاجئين لمخاطر الغرق، أوقف الاتحاد الأوروبي مساعداته المالية لأثينا، وأعلن فتح تحقيق في تصرفات «فرونتكس». وأكدت المفوضية الأوروبية، الأحد الماضي، أنها «لن تدفع أموالاً لتنفيذ عمليات وحشية مماثلة»، وطالبت بضرورة إيجاد أثينا آليات أخرى لتنفيذ مهمات مراقبة مستقلة تحترم حقوق الإنسان.

وكانت تقارير متعددة المصادر أفادت بأن «القوات اليونانية تعاملت بعدوانية غير مبررة مع قوارب مطاطية حملت نساء وأطفالا، عبر استخدام أدوات حادة لإغراقها مع الركاب، وإطلاق النار والتهديد بالسلاح في عمليات الصد والإرجاع، ما يمثل انتهاكاً جسيما لحقوق الإنسان». وأكدت التقارير أن عنف العمليات التي تنفذها القوات اليونانية التي تحرس الحدود الخارجية لأوروبا في سبيل صدّ اللاجئين، زاد بعد فبراير/شباط 2020، وأن هذه العمليات خضعت لتغطية أمنية من «فرونتكس» وسياسية من أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ما دفع المفوضة الأوروبية لشؤون الهجرة والداخلية، الفنلندية إيلفا يوهانسون، إلى التصريح بأنه «يجب معاقبة اليونان على تصرفاتها». وأبلغت يوهانسون، صحيفة «دير شبيغل» الألمانية، أن «طلب اليونان الحصول على مزيد من الأموال الأوروبية لحراسة بحر إيجه رُفض». أضافت: «قلنا لهم أن لا أموال، وأن إعادة التمويل ترتبط بإيجاد آليات أخرى تحظى فيها الحقوق الأساسية بوسائل مراقبة واضحة. ونحن نتوقع حدوث تقدم في هذا الاتجاه».

وكانت اليونان طالبت أخيراً بنحو 15,8 مليون يورو «لمواجهة تزايد محاولات لاجئين الهرب عبر بحر إيجه»، فيما اشتكى وزيرها للتجارة البحرية يوانيس بلاكيوتاكيس، المسؤول عن خفر السواحل، من معاناة البلاد من أزمات اقتصادية عمّقها تفشي وباء كورونا، وتكدّس معسكرات طالبي اللجوء سنوات في أراضيها.

ودفع الاتحاد الأوروبي منذ بدء تمويله قوات خفر السواحل اليوناني عام 2015، إثر اجتياز أكثر من مليون لاجئ ومهاجر حدود القارة عبر اليونان وإيطاليا، نحو 643 مليون يورو، إلى جانب أموال أخرى على شكل دفعات بقيمة 15 مليون يورو، من أجل تغطية تكاليف الحراسة الطارئة في أوقات شهدت كثافة في محاولة الوصول إلى جزر وبرّ اليونان، تمهيداً للعبور إلى أوروبا.

وترافق ذلك مع تدهور أوضاع آلاف اللاجئين على الجزر اليونانية، وصولاً إلى حدّ الشكوى من «معسكرات غير إنسانية»، كما الحال في معسكر موريا الذي شهد حرائق افتعلها لاجئون مراهقون غاضبون.

واعتبر بعض البرلمانيين الأوروبيين، تجميد تمويل خفر السواحل اليوناني «رسالة واضحة لرفض أوروبا انتهاك حقوق الإنسان في اليونان، وربما إشارة إلى أن دولاً أخرى تتعامل بقسوة مع طالبي اللجوء، كما يحصل في كرواتيا وإيطاليا، حيث تعيد الشرطة تحت الضرب المبرح لاجئين إلى البوسنة والهرسك، بهدف إبعادهم عن حدود الاتحاد الأوروبي».

ولم يخفِ برلمانيون أيضاً قلقهم من تسرّب أفلام وصور تظهر وحشية تعامل «فرونتكس»، وفضائح لقواتها في البحر الأبيض المتوسط، وعلى الحدود البرية في وسط أوروبا، خصوصاً في عمليات صدّ اللاجئين في كرواتيا.

وأظهرت تسريبات نشرت على نطاق واسع تعمّد عناصر في البحرية اليونانية، تعريض قوارب مطاطية لموجات بقصد إغراقها، أو إطلاق رصاص حي عليها، ثم ثقب القوارب، قبل إلقاء طوافات إنقاذ برتقالية قابلة للنفخ الذاتي للاجئين، ومطالبتهم باستخدامها للرجوع إلى الشواطئ التركية. وتشير تقارير رصدتها منظمات حقوقية تتعلق بسياسات الهجرة الأوروبية وأخرى لمنظمة العفو الدولية (أمنستي) إلى أن «الانتهاكات ضد الواصلين الذين نجوا من عمليات الصد العنيف تتعدى المياه إلى الجزر اليونانية مثل لسبوس وساموس، حيث يجبرون على ركوب قوارب، ويتركون لمواجهة مصيرهم في البحر بقصد إعادتهم إلى شواطئ تركيا، وسط الرعب من الأمواج العاتية، وعدم وجود محركات للتحكم بالمراكب».

مشاركة الشرطة الألمانية

كشفت تحقيقات أجرتها «شبيغل» الألمانية في خريف 2020 مشاركة الشرطة الالمانية المنضمة إلى عمليات «فرونتكس» في مساعدة خفر السواحل اليوناني، في تنفيذ تصرفات قاسية. وأورد أحد التقارير أن القوات الالمانية وغيرها من الأوروبيين المشاركين في «فرونتكس»، يمنعون وصول اللاجئين إلى البر الأوروبي.

تحقيق

مدارس أونروا مرشحون للتعليم يشكون «الظلم»

كان وقع استدعاء مزيد من المرشّحين إلى مقابلات خاصة لوظائف في التدريس بمؤسسات «أونروا» بلبنان كارثيًا على الفائزين العشرين الأوائل، ونتج عنه ردّ فعل تضمّن اتهامات للوكالة التي تتمسّك بنزاهة الامتحانات

بيروت ـ **انتصار الدنان**

في وقت سابق من العام الجاري، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في لبنان حاجتها إلى مدرّسين ثانويين في كلّ التخصصات. وتقدّم عدد كبير من المدرّسين لهذه الوظائف التي تحدّد أجرها الشهري بنحو 1450 دولاراً أميركياً، بالإضافة إلى منح امتيازات لتعليم الأولاد وأخرى للطلبة. وقُدّمت الطلبات، وأجري الامتحان. وبعد إصدار النتائج، أرسلت السيدة ن. ق. التي تعمل في قسم الموارد بوكالة «أونروا»، رسائل نصية عبر البريد الإلكتروني إلى الفائزين العشرين الأوائل باللغة العربية من أجل إجراء مقابلات، وأخرى للباقين اعتذرت فيها عن عدم قبولهم بسبب نيلهم علامات أدنى.

يقول أحد المدرّسين الذين انضموا إلى قائمة العشرين الأوائل الذين استدعوا لإجراء مقابلات، لـ«العربي الجديد»، إنّ «تدخّلات ظالمة وكارثية وذات أهداف ضيّقة حصلت بعد ذلك، ما دفع أونروا إلى قلب الطاولة على الناجحين عبر استدعاء كل من اعتذرت منهم سابقاً لإجراء مقابلات كذلك، ما شكّل مصيبة لنا». يضيف أنّ «القرار غير كل المعايير، وأهدر العدالة لأنّ كل من حصل على علامة متوسطة في الامتحان الخطي تساوى مع العشرين الأوائل، فبات العدد المسموح به لإجراء المقابلات ضخماً. ثم تبيّن غرض من سعى إلى تكريس هذا الخراب، إذ نظّمت دورات بهدف تمرير أصحاب العلامات الأدنى، فتضاعف حجم الظلم الذي تعرّض له العشرون الأوائل. وزاد الطين بلّة تأكيد مسؤول الموارد، السيّد ع. ج. أنّ المقابلة هي العنصر الأهم والحاسم، ما يجعل كلّ المعايير الأخرى بلا اعتبار».

مسرحية «إذلال»

ويرى المدرّس نفسه أنّ «المسرحية كادت تمرّ لولا إذلال عدد كبير من المرشّحين الأكفاء الذين يحمل بعضهم شهادات دكتوراه أو رتبة بروفسور أو شهادات دراسات عليا، أو من مؤلفي عشرات الكتب في التربية والأدب وعلم النفس والإعلام والشعر. كذلك عرقل تحوّل المسرحية إلى واقع، تسريب أسئلة الامتحان الشفهي (المقابلات) على نطاق واسع، ونُشر بعضها في صفحات ومجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي. وجرى أيضاً توثيق اتصال بعض أعضاء اللجان بمرشّحين قبل المقابلات لإعلامهم مثلاً بأنّ السيّدة ن. م. موظفاً آخر غير متخصص باللغة العربية سوف يحضران المقابلات، إلى جانب اتصال أجرته السيّدة ن. م. بمرشّحين قبل المقابلات لتوجيههم ووعدتهم بتحقيق النجاح». ويتابع: «الأكيد أنّ تسريب أسئلة ونتائج شفهية ونهائية نسف معايير الامتحان الخطي والخبرة وغيّب العدالة، لجان ضمّت أشخاصاً غير متخصصين وغير أكاديميين وجّهوا أسئلة تضمّنت أخطاءً لغوية لمرشّحين، مع استخدامهم عبارات عنصرية وساخرة أحياناً. كذلك ترافقت المقابلات مع تقديم رشى وهدايا، وتدخّلات حزبية ووساطات بالجملة».

«ظلم» في المقابلات؟

من جهته، يقول الأستاذ الجامعي البروفسور ا. م. الذي انضمّ إلى قائمة العشرين الأوائل لـ«العربي الجديد»: «علاماتي في الامتحان الخطي كانت مميّزة مثل زملائي المدرجين الأوائل، فبات العدد المسموح به لإجراء المقابلات ضخماً. ثم تبيّن غرض من سعى إلى تكريس هذا الخراب، إذ نظّمت دورات بهدف تمرير أصحاب العلامات الأدنى، فتضاعف حجم الظلم الذي تعرّض له العشرون الأوائل. وزاد الطين بلّة تأكيد مسؤول الموارد، السيّد ع. ج. أنّ المقابلة هي العنصر الأهم والحاسم، ما يجعل كلّ المعايير الأخرى بلا اعتبار».

ويرى المدرّس نفسه أنّ «المسرحية كادت تمرّ لولا إذلال عدد كبير من المرشّحين الأكفاء الذين يحمل بعضهم شهادات دكتوراه أو رتبة بروفسور أو شهادات دراسات عليا، أو من مؤلفي عشرات الكتب في التربية والأدب وعلم النفس والإعلام والشعر. كذلك عرقل تحوّل المسرحية إلى واقع، تسريب أسئلة الامتحان الشفهي (المقابلات) على نطاق واسع، ونُشر بعضها في صفحات ومجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي. وجرى أيضاً توثيق اتصال بعض أعضاء اللجان بمرشّحين قبل المقابلات لإعلامهم مثلاً بأنّ السيّدة ن. م. موظفاً آخر غير متخصص باللغة العربية سوف يحضران المقابلات، إلى جانب اتصال أجرته السيّدة ن. م. بمرشّحين في توجيه أسئلة اختصاص اللغة العربية، وكذلك شخص آخر وجّه لي سؤالاً ركيكاً وغير واضح، لكنّني أجبت عنه». يضيف أ. م. أنّ «اللجنة خدعتني لأنّني حضّرت أوراقاً للشرح من أجل اختصار الوقت، بعدما تبلغت برسالة عدم السماح بحمل جهاز كومبيوتر. لكنّ جهاز العرض لم يكن متوفّراً، فطلبت وقتاً إضافياً لمدة دقيقة ونصف دقيقة قبل شرح الدرس. وافقت اللجنة، لكنّ السيّدة ن. ق. من الموارد البشرية، قالت فوراً إنّ الدقائق الخمس انتهت، ما يعني أنّهم تعمدوا استطيادي سريعاً على الرغم من أنّني كنت مريضاً، وقدّمت تقريراً بذلك».

وهنا يسأل أ. م: «هل يجوز أن يختبرني من يخطئ باللغة ويسخر من شهاداتي؟ وما قيمة باقي المعايير، مثل الخبرة والشهادات ونتيجة الامتحان الخطي الذي كان صعباً ومدته نحو ثلاث ساعات؟ وهل يعقل أن أكون من الأوائل، ويسمح لصاحب علامة وسطية بزيّته جهة حزبية بالحصول على خمس دقائق لتقديم إجابة، مع إعطائه السؤالين مسبقاً؟». ويتابع: «لست ضدّ خضوع من نال علامة 50 للمقابلة، شرط اعتماد معايير تقييم موضوعية بدلاً من إلحاق ظلم بنا لأسباب انتخابية، علماً أنّني طالبت بإعطائي علامتي في الامتحان الخطي، لكنّني لم ألقَ رداً حتى اللحظة».

معايير مزدوجة

في سياق متصل، تقول مدرّسة تحمل شهادة ماجستير في اللغة العربية، لـ«العربي الجديد»، إنّ «ما حصل معنا مؤسف، فبعدما بعث المشرفون على الامتحان رسائل إلى العشرين المميزين من أجل إجراء مقابلات شفهية، خدعونا بمساواتنا مع أصحاب علامات الوسط في الامتحان الخطي والذين جرى تدريبهم لاحقاً على تقديم شرح في خلال خمس دقائق في المقابلات، تمهيداً لنيل علامات أفضل والحلول مكاننا على الرغم من خبرتنا وتدريبنا وتدريس بعضنا سابقاً حتى في وكالة «أونروا». تضيف المدرّسة نفسها: «بعد اختبار لائحة العشرين لإجراء المقابلات، تدخّل اتحاد المعلمين لفرض استدعاء أولئك الذين نالوا علامات أدنى. وسُجّل شريط فيديو عن كيفية المقابلة مدّته نحو ساعتَين وشاهده كلّه أصحاب العلامات الأدنى، بخلاف العشرين الأوائل الذين شاهدوا نصف الساعة الأول من الشريط، ما يعني عدم إفادة غالبيّتهم منه. من هنا تظهر بوضوح الغايات السياسية الانتخابية التي دأست على كفاءاتنا وخبراتنا وعرّضتنا لظلم».

كذلك يردّد المدرّسون كلاماً خطراً عن اتصال موظفة في قسم التطوير التربوي تدعى ن. م. بمرشّح قبل أيام من المقابلات، وإبلاغه بأنّها سوف تكون في لجنة المقابلات، مع توصيته بالتركيز على أمور محددة، وإفادته بأنّ له أفضلية في خيارات التوظيف لأنّه تدرب في «أونروا». لكنّ هؤلاء المدرّسين يقولون إنّ ن. م. خدعت المرشّح لاحقاً عبر تغيير موقفها في خلال المداولات، وقالت بنبرة عالية لحظة خروجه من المقابلة: لم نطلب شهادات عالية، وليس ذنبنا إن ترك أونروا».

شكاوى من وساطات «قباسية»

ويؤكد مرشّحون أنّ الوساطات حطمت الأرقام القياسية، لا سيّما لعدد الذين استندوا من المقابلات في مرحلة أولى بسبب تدنّي علاماتهم، ثمّ جرت مساواتهم مع الأوائل، وأجروا المقابلات. ويقول متضررون إنّ «الشهادات عن التجاوزات والوثائق التي تثبتها تحتّم إجراء تحقيق عاجل بالفضائح، وإعادة إجراء المقابلات عبر لجان منصفة يُختار أفرادها من الخارج أو الأردن مثلاً، أو يكونون من ذوي النزاهة، لأنّ سمعة أونروا باتت على المحك». ويصرّ هؤلاء على أنّهم لن يسكتوا، و«سوف نرفع شكاوى إلى أعلى المستويات، وننظّم وقفات احتجاج في حال عدم التراجع عن هذه المسرحية، علماً أنّنا قدّمنا شكاوى عاجلة إلى المدير العام لأونروا من دون الحصول على ردّ، على الرغم من أنّنا ما زلنا ننتظر منه موقفاً داعماً لمحاسبة المسيئين».

دفاع «أونروا»

في المقابل، يقول المسؤول الإعلامي في وكالة «أونروا» بلبنان فادي المشرفاني، لـ«العربي الجديد»: «توجّه مرشحون إلى الإعلام من دون أن يمنحوا أونروا الوقت للردّ على ادعاءاتهم التي لا صحة لها، علماً أنّنا نطبّق نظاماً للنظر في كل استئناف أو شكوى أو ادعاء في شأن أيّ سلوك غير سليم أو سوء تصرف. وبالنسبة إلى الوقت المحدد بمدّة خمس دقائق لتقديم شرح دراسي، فهو جزء من عملية التوظيف المعتمدة منذ سنوات، والذي لم يواجه أيّ اعتراضات سابقاً، علماً أنّ المقابلة تتضمن أيضاً سؤالَين تطرحهما اللجنة مع منح كلّ مرشح 20 دقيقة للردّ عليهما». ويوضح الطيار أنّ «الامتحان الخطي مرحلة إلزامية يجب أن يجتازها كلّ مرشح للوصول إلى المقابلة. ونعود فقط إلى نتيجة الاختبار الخطي حين يحصل مرشّحان على العلامة ذاتها في المقابلة. ويتماشى ذلك مع سياسة اختيار الموظفين التي صدرت عام 2009، علماً أنّ فرز طلبات المرشّحين يستند إلى المؤهلات الأكاديمية والخبرة العملية والتدريبات التي حصل عليها المتقدّم للوظيفة».

وعن التجاوزات التي تكلم عنها المرشحون، يؤكّد الطيار أنّ «الوكالة سوف تحقق في الادعاءات، لكن لا بدّ من الإشارة إلى عدم تقديم أدلة موثوقة تدعم هذه الادعاءات. استدعت «أونروا» مَن اعتذرت منهم سابقاً لإجراء مقابلات

الوكالة تتهم مرشّحين باللجوء إلى الإعلام من دون منحها الوقت للردّ

أمّا احتمال معرفة أعضاء في اللجنة اسم مرشّح، فهذا أمر ممكن إذا كان هذا المرشح من كل عضو في لجنة المقابلة إعلان معرفته المسبقة بالمرشحين والتوقيع على تعهد السرية وتضارب المصالح». ويتابع الطيار: «لدينا غرفة واحدة مجهّزة بالكامل للمقابلات في قسم الموارد البشرية، لكنّ العدد الهائل من طلبات وظائف المدرّسين حتّم إجراءنا أربع مقابلات في وقت واحد. وأبلغنا المرشحين بأنّهم يملكون حرية إحضار كل ما يحتاجون إليه لتقديم العرض، باستثناء الكمبيوتر المحمول. ومثلاً، أحضر مدرّس الكيمياء أدوات المختبر الخاصة بهم ومواد وقرطاسية».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مرشّحون لوظائف تعليم «اتقضوا» على «أونروا» (أنور عمرو/ فرانس برس)

1450
بدل الأجر الشهري بالدولار الأميركي، الذي عرضته وكالة «أونروا» في لبنان لوظيفة مدرّس في مؤسساتها

تونس: «حماسة» في يوم تحصين الأطفال واليافعين

شهد اليوم المفتوح لتحصين الأطفال واليافعين في تونس إقبالاً جيداً، واظهر الوعي الكبير لدى هذه الفئة من اجل تدارك مخاطر الوباء، علماً انّ الحماسة كانت كبيرة

تونس ـ **بسمة بركات**

«لم أتجاوز 16 عاماً بعد، لكنّني أردت تلقّي لقاح مضاد لكوفيد-19 كي أحمي نفسي وعائلتي. شجّعتني شقيقتي إلى جانب والدي. أفراد عائلتي جميعهم تلقّوا اللقاح، وبقيت أنتظر دوري بأمل السماح للفئات العمرية دون 18 عاماً بالحصول على اللقاح. وبمجرّد إعلان وزارة الصحة هذا الأمر، قصدت مدينة رادس في الضاحية الجنوبية لتونس للإفادة من اليوم المفتوح الذي شهد تحصين أطفال ويافعين». هذا ما قاله محمد ياسين القماطي لـ «العربي الجديد» مضيفاً: «امتلكت حماسة زائدة لتلقّي اللقاح، لكنّ أحد المشرفين أخبرني بأنّه لم يجد رقمي الخاص بالتسجيل. ثمّ عالج ذلك فوراً، لأنّه لم يشأ أن تفوتني الفرصة. وأظنّ أنّه كلّما شملت عملية التحصين فئات أوسع، زادت فرص الجميع في ممارسة حياتهم بشكل عادي، خصوصاً أنّ العودة إلى المدرسة على الأبواب والمخاطر ما زالت موجودة». ويأمل القماطي أن «تعود كل الأنشطة الرياضية، الأمر الذي يسمح لي بمشاهدة مبارياتي المفضلة، والعيش بطريقة طبيعية من دون حجر صحي. لذا أدعو كلّ الشباب إلى تلقّي اللقاح، فكلّما زاد العدد تقلّص الخطر وصار كورونا من الماضي».

وقد رافق آباء وأمهات كُثر أبناءهم في يوم التحصين المفتوح في تونس للفئة 12-18 عاماً. وكان عدد من الأهالي قد سبق أن منح موافقته في بيانات الاستمارة المخصصة لأولياء الأمور، إذ إنّ عملية تحصين الأطفال ضد كوفيد-19 تتطلب نيل إذن مسبق من الوالدَين. وعلى رغم من أنّ كثيرين أبدوا حماستهم لتلقّي أبنائهم اللقاح، فإنّ ثقة من لم يخفِ تخوّفه من أن يتسبّب ذلك بمضاعفات لأولادهم في المستقبل.

تقول هناء التي رافقت ابنها في يوم التحصين المفتوح لـ«العربي الجديد»: «شجّعت ابني البالغ من العمر 17 عاماً على تلقّي اللقاح كي أحميه على غرار باقي أفراد أسرتي الذين تحصّنوا جميعهم. وأنا أخشى عليه من كورونا مع اقتراب العام المدرسي الجديد، إذ سوف يواجه الاختلاط. كذلك فإنّ تحصينه يعني أنّه لن ينقل العدوى إلى آخرين». تضيف هناء: «أدرك أنّ اللقاح لن يمنع الإصابة بالفيروس في المستقبل، لكنّ خطورته سوف تكون أقلّ. من هنا أدعو باقي الأهالي إلى تحصين أطفالهم لتقليص الإصابات والعدوى حتى زوال الوباء. فكلّما زاد التحصين تعزّزت المناعة المجتمعية».

من جهته، يبدي محمد آدم (15 عاماً) وهو تلميذ في السنة أولى ثانوي، سعادته بتلقّي اللقاح الذي «رغبت في الحصول عليه، في حين زاد والدي قناعتي بضرورة تنفيذ الخطوة». يضيف لـ«العربي الجديد» أنّ «شقيقتي قرّرت أن تحذو حذوي أيضاً. وقد تولّت والدتي القيام بعملية التسجيل، واتّخاذ الإجراءات المطلوبة». أمّا فراس (16 عاماً) فيرى أنّ التحصين «مهم لأسباب عدة، في مقدّمتها أنّ الدراسة باتت على الأبواب، وضرورة الحفاظ على الصحة وحماية أنفسنا وضمان عام دراسي ناجح. وطالما ثمّة استخدام كبير لوسائل النقل في البلاد، فلا بدّ من تحصين الأطفال». ويشير لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «عملية التحصين بسيطة، ولا تعقيدات كبيرة فيها، إذ يكفي نيل موافقة ولي الأمر وإبراز إخراج قيد عائلي لتأكيد السنّ، قبل تلقّي اللقاح. وهي تُعَدّ فرصة حقيقية لحماية فئة مهمة من التونسيين وهم فئة الأطفال واليافعين».

في المقابل، ترى مريم وهي أمّ لثلاث بنات، أنّ عملية التحصين «مربكة للأهل». وتقول لـ«العربي الجديد»: «أنا شخصياً أخشى على بناتي من مضاعفات جانبية، خصوصاً أنّ التجارب الخاصة بتحصين الأطفال ما زالت في بدايتها. لذا أرفض تلقيحهنّ حالياً».

لكنّ أستاذة علم المناعة في معهد «باستور- تونس» الدكتورة سمر صمود، تنفي بحزم «وجود أي مبرر للخوف من عملية تحصين الأطفال، خصوصاً أنّ الأمر شمل أطفالاً كُثراً في العالم». وتوضح لـ«العربي الجديد» أنّ «البلدان التي صنّعت اللقاحات، وسبقتنا في منحها للأطفال مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا لا يمكن في أيّ حال من الأحوال أن تأتي بخطوات تهدد صحة أطفالها. لذا فإنّ المخاوف من اللقاحات ليست مبرّرة. كذلك فإنّ اعتقاد بعض الناس بأنّهم لم يخضعوا لاختبارات لوقت زمني كاف هو غير صحيح بالكامل، إذ إنّ تجارب مماثلة تجرى منذ سنتينيات القرن العشرين وقد شهدت تطوراً نوعياً وسريعاً في التسعينيات». وتلفت صمود إلى «توفّر نحو خمسة مليارات جرعة من اللقاحات في العالم، في حين أنّ من الضروري اتباع خطوات العلم وليس الخوف والجهل. فتحصين الأطفال ضرورة لأنّ مقاومة الجائحة تتطلب تضييق مجالات العدوى». وتعتبر صمود أنّ الأطفال دون 12 عاماً والرضّع ليسوا في منأى عن الفيروس كما يظنّ البعض. ومن أجل حماية هؤلاء، لا بدّ من أن تتلقّى الفئات المخوّلة بذلك اللقاح».

رغم بعض الخوف (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

في أحلى حلّة للتحصين (حسن مراد/ Getty)

مصر: ناشطة نسوية تُعيد قضيّة «نصدق الناجيات» إلى الواجهة

ما إن يطغى وسم «نصدّق الناجيات» على وسائل التواصل الاجتماعي حتى يخفت وهجه نتيجة التشكيك بقصص النساء اللواتي يروين ما تعرضن له من تحرّش جنسي وعنف. واليوم، عاد إلى الواجهة بعدما أثارت ناشطة نسوية ما حدث معها

تظاهرة رفضاً للعنف والتحرش ضد المرأة (أحمد إسماعيل/ الأناضول)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل نحو عام، نشرت مدونة نسوية شهادات ناجيات من حوادث عنف وترهيب واغتصاب وتحرش جنسي. وشجعت الكثيرات على البوح بما تعرّضن له. أدين في الحملة النسوية التي قادتها المدونة الإلكترونية أسماء صحافيين ونشطاء سياسيين وحقوقيين ومفكرين وسينمائيين وشخصيات عامة. ونجحت المدونة في إجبار بعض المدانين على الاعتذار علناً، وإحالة آخرين إلى التحقيقات في أماكن عملهم.

في المقابل، تمكّن البعض من صدّ الاتهامات التي واجهتهم من خلال تشكيل لجان لتحقيق مستقلة مشكلة من أسماء حقوقيّين، فيما لجأ آخرون للتشكيك في الروايات المجهولة المنشورة على المدونة لصد تلك الاتهامات. وعمد صحافي استقصائي إلى الاستعانة بزميلات نشرن قصصاً مفبركة في المدونة لإثبات عدم صدق الشهادات المنشورة عليها. وأدت حملات التشكيك في مصداقية هذه المدونة وغيرها، إلى تراجع حدة بعض الاتهامات، وتراجعت معها معدلات النشر، ليبقى وسم «نصدق الناجيات» وسط حملات التشكيك.

ورد اسم العاصمة المصرية القاهرة بين المدن الخمس الأقل أماناً في العالم، في أحدث تقرير لمؤشر المدن الآمنة الذي تصدره وحدة المعلومات في مجلة «إيكونوميست». وكانت المدن الخمس الأقل أماناً في العالم، إلى جانب القاهرة، بحسب المؤشر، هي كاراكاس (فنزويلا) ولاغوس (نيجيريا) وكراتشي (باكستان) وبانغون (ميانمار) التي احتلت المرتبة الأخيرة في الأمن الرقمي والمرتبة 58 في الصحة وأمن البنية التحتية والأمن الشخصي، وكذلك في المرتبة 54 في مجال الأمن البيئي.

في المقابل، فإن المدن الأكثر أماناً هي كوبنهاغن (الدنمارك) وتورنتو (كندا) وسنغافورة وسيدني (أستراليا) وطوكيو (اليابان).

وحلّت القاهرة في المرتبة 57 لناحية المؤشر العام للأمان، وفي المرتبة 54 في مؤشر الأمن الرقمي، والمرتبة 57 في مؤشر الصحة، والمرتبة 56 في مؤشر البنية التحتية، والمرتبة 51 في مؤشر الأمن الشخصي، والمرتبة 59 في مؤشر الأمن البيئي. وفي عام 2017، أظهر تقرير لمؤسسة «تومسون رويترز» أن القاهرة هي أخطر مدينة على النساء.

إلى ذلك، كتبت ناشطة سياسية وباحثة على حسابها الخاص على «فيسبوك»، أنها تعرضت للضرب المبرح من شريكها، ليتبين لاحقاً أنه خطيبها. لم تتمكن من إثبات واقعة الضرب نتيجة تأخر إجراء الكشف الطبي، إلا أنها توعدت باللجوء إلى القانون لإثبات الواقعة ومحاسبة الجاني، وخصوصاً بعدما تلقت رسائل هي عبارة عن شهادات من أخريات تعرّضن للعنف من الشخص نفسه.

وكتبت الناشطة منشوراً قالت فيه إنها كانت تتحدث عن النسوية، ودائماً ما كانت تشعر بالأمان بحكم طبقتها الاجتماعية ومحيط عملها، ونشاطها السياسي والنسوي، وأصدقائها المقربين من تلك الدوائر والطبقات. وقالت: «أول مرة أفهم يعني إيه خطر، يعني إيه خوف على مكتسبات وعلى مستحقات. وأوّل مرة طبعاً أفهم يعني طرف يستضعف الثاني. أنا أسفة لكل واحدة اضطرت تعدي (تواجه) هذا الموقف. أسفة لكل واحدة تعرضت للضرب، كل واحدة اتهددت (تعرضت للتهديد)، وكل واحدة لم تجد من يقف معها. النسوية موجودة لأخذ حقنا وليست مادة للسخرية». أضافت: «لا يوجد امرأة تدعي أن أحداً ضربها أو تحرش بها، إلا إذا حدث ذلك بالفعل. نحن لا نستهدف فضح أنفسنا ولا ينقصنا فضائحكم».

شكلت الطبقة الاجتماعية والدوائر المحيطة بالناشطة النسوية درع حماية لها. وخلال ساعات من نشر ما حدث معها، تمكنت من فضح الجاني، وبدا التحذير على مواقع التواصل الاجتماعي من التعامل معه في الأوساط الفنية والسينمائية حيث يعمل، على اعتبار أن هذه الدوائر تواجه الدرع الاجتماعي الحامي لكل المتهمين بالتحرش والمعنفين، والذي يبدأ بالصمت وعدم المبالاة، مروراً بكتم أصوات الضحايا ولومهم، وينتهي بالدفاع عن المتحرشين.

وتشير دراسة بعنوان «العنف الجنسي بين فلسفة القانون وإشكاليات التطبيق»، صدرت عن نظرة للدراسات النسوية، إلى تعرض النساء في مصر للعنف الجنسي بشكل يومي في الشوارع والمواصلات وأماكن العمل وفي المنازل. فالعنف في المجال العام لا ينفصل عن العنف في المجال الخاص، بل هو استمرار له ولا يمكن فصلهما. وتستمر تلك الجرائم نتيجة أسباب عدة أهمها الإفلات من العقاب ووجود إشكاليات في القوانين وتطبيقها، ما يشكل تهديداً للسلامة الجسدية والنفسية للناجيات من العنف الجنسي، ويلحق أضراراً جسيمة بهن.

عادت تلك الواقعة، لتعيد معها تداول وسم «نصدق الناجيات»، و«أوقفوا العنف ضد النساء»، وتلقي حجراً في المياه الراكدة.

حلّت القاهرة في المرتبة 57 لناحية المؤشر العام للأمان

اظهر تقرير عام 2017 ان القاهرة هي اخطر مدينة على النساء